الفصل الأول

مدخل

obeikandl.com

obeikandl.com

أدت اتفاقيات أوسلو، الموقعة عام ١٩٩٣، إلى شق طريق في علاقات إسرائيل مع العالم العربي. ففضلا عن المباحثات الثنائية مع الفلسطينيين وإنجاز اتفاق السلام مع الأردن، كان هناك زخم متجدد للمباحثات متعددة الأطراف لعملية السلام التي بدأت بمؤتمر مدريد (أكتوبر ١٩٩١)، والذي جلست فيه إسرائيل حول مائدة واحدة مع دول عربية لا تقيم علاقات دبلوماسية معها. وبحث المشاركون في تلك المباحثات أوجه التعاون في قضايا المياه والاقتصاد ومراقبة التسلح والأمن الإقليمي. بل وطرأ تقدم باتجاه إقامة مؤسسات إقليمية مشتركة في الشرق الأوسط مثل بنك التنمية الإقليمي. كما أقيم مؤتمر القمة الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مدينة الدار البيضاء بالمغرب في نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٤. وإلى جانب زعماء من المنطقة ومن خارجها، شارك في المؤتمر الآلاف من كبار رجال الأعمال من الدول العربية وإسرائيل ودول أخرى. وبحثوا إقامة مشروعات مشتركة وفرصا تجارية واستثمارية.

في تلك الفترة، التي كانت عملية السلام في بدايتها، بدأ نسج علاقات أولية واضحة مع عدد ضئيل من الدول العربية في «الصف الثاني» التي تقع خلف الدول المحيطة بإسرائيل. وكانت أبرز هذه الدول: المغرب وتونس في المغرب العربي، وسلطنة عمان وقطر في الخليج العربي. وكان المنطق الحاكم لسياسات هذه الدول ألا تجلس جانبا في انتظار نتائج جهود الدول الموجودة في الدائرة المباشرة للصراع الإسرائيلي العربي، وإنما عليها أن تحاول التأثير والمساهمة بدورها في جهود تغيير وجه المنطقة.

وكان نشاط وتحركات زعماء هذه الدول العربية بمثابة بشرى على بدء الانفصال عن المنطق القائل : «اجلس ولا تفعل» الذي فرض نفسه، على مدى السنين، على

سياسة دول مركزية في العالم العربي. وكان ذلك أيضا بشرى على تبني رؤية العمل الفعال في اتجاه واقع أفضل كثيرا.

حتى تلك الفترة تميز الموقف العربي العام بقالب واحد يقول: إن إقامة علاقات بين الدول العربية وإسرائيل مشروطة أولا وقبل أي شيء بحل جميع المشاكل بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان تدشين عملية السلام في ١٩٩٤ إشارة على بدء إدراك أن العلاقات المتبلورة مع تلك الدول العربية بإمكانها أن تساعد على التقريب بين جميع الأطراف.

وبالنسبة لإسرائيل كان ذلك فرصة استثنائية لتغيير على المدى البعيد في مكانتها بالمنطقة، وفي السياق، خلق أجواء أفضل لتحقيق تقدم في مسيرة السلام. وفي أعقاب الخطوات الأولية التي تم اتخاذها، لم تعد إسرائيل والدول العربية تدير حوار الطرشان فيما بينها، بل أنها أقامت قنوات اتصال مباشر فيما بينها، تلتها لقاءات متتابعة، ثم علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية أولية. في هذه المرحلة البكر من العلاقات، وعندما لاح في الأفق إمكانية خلق شرق أوسط جديد، كانت الفكرة المتبلورة هي أن المشروعات المشتركة ستخلق مزيجا من الفهم المتبادل والمصالح المشتركة مع العالم العربي، بما يمكن استخدامه كنواة هامة وذات مغزى لوضع أسس السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

واكتسب هذا الهدف الأولي للعلاقات مع الدول العربية أهمية إضافية في عام ١٩٩٥ وبداية العام التالي، في مواجهة موجة المعارضة المتزايدة من جانب عناصر متطرفة. وجاء مقتل رئيس الوزراء إسحاق رابين والعمليات الإرهابية القاتلة التي نفذتها حركة حماس الفلسطينية في المدن الرئيسية بإسرائيل وتزايد التوتر في لبنان، جاء كل ذلك ليدخل المنطقة كلها في حالة من الفوضى التي ألقت بظلالها الثقيلة

على إمكانية استمرار التقدم على المسار السياسي. في ذلك الوضع الناشئ جاء استعداد دول عربية معينة لاستمرار محادثاتها مع إسرائيل بل والتضامن معها في صراعها ضد الإرهاب، ليكون بمثابة بصيص ضوء خافت أتاح نافذة أمل في المستقبل.

في ذلك العام كانت قطر في ذروة تغير داخلي بعيد المدى، جذب انتباه الرأي العام الدولي. في يونيو ١٩٩٥ وقع انقلاب في قصر الحكم بتلك الإمارة الصغيرة الواقعة في قلب الخليج والغنية بالنفط والغاز، حيث أطاح الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بوالده من سدة الحكم، واستولى على منصبه كحاكم للدولة. هذا الانقلاب الذي يضاف إلى سلسلة طويلة من الانقلابات الداخلية التي وقعت خلال القرن العشرين داخل العائلة الحاكمة المتمثلة في قبيلة آل ثاني، جاء ليبشر بتحول ذو مغزى في سياسة قطر.

وتم استشعار هذا التحول بسرعة داخل قطر، عندما قام أمير قطر الجديد والمقربون منه بعدة إجراءات لتحقيق الإصلاح الداخلي، فور استقرار الحكم. وكان هدف هذه الإجراءات التدريجية والحذرة هو وضع نهاية لفترة طويلة من «المراوحة في المكان» ووضع قطر على طريق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فقد تم، على سبيل المثال، تخفيف الرقابة، ومنح المواطنين حقوقا سياسية محدودة، بما في ذلك إجراء انتخابات محلية ديمقراطية، حصلت فيها النساء على حق الترشح والانتخاب لأول مرة في تاريخ الخليج. كما أنشأت العائلة الحاكمة في قطر قناة الجزيرة الفضائية التي رغم استخدامها أكثر من مرة كبوق دعائي لمنظمات متطرفة، إلا أنها بشرت بثورة ليبرالية في مجال الإعلام بالعالمين العربي والإسلامي. وفوق كل ذلك بدأت مسيرة جريئة من التحديث الاقتصادي، عبر تنمية سريعة لحقول الغاز

الضخمة الموجودة في قطر. وتحققت هذه التنمية بتعاون وثيق مع شركات كبيرة متعددة الجنسيات، لتمنح قطر ثراء فاحشا، بدت ثماره واضحة أمام عيون كل من يزور البلاد.

وفي نفس الوقت جاء الطموح المتزايد للقيادة القطرية الجديدة ليعبر عن نفسه بوضوح أيضا على الساحة الدولية. وبدا ذلك واضحا، في البداية، في التودد المتكرر لقطر تجاه الولايات المتحدة، بسبب الدور الأمريكي الرئيسي في ضمان الأمان الطبيعي والاقتصادي لمنطقة الخليج بصفة عامة ولقطر بصفة خاصة. وهو الدور الذي بدا بوضوح في حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، عندما قامت الولايات المتحدة بطرد العراق من الكويت المحتلة. وبدا هذا الاتجاه واضحا في الحضور المتزايد للشركات الأمريكية في قطر، خاصة كبريات شركات الطاقة التي دخلت في مشروعات ضخمة في مجال الغاز الطبيعي. وهناك وجهة نظر لا يمكن التقليل من أهميتها بشأن العلاقات القطرية مع الولايات المتحدة الأمريكية تنطلق من أنه في أعقاب صعود الامير الجديد إلى الحكم أصبحت قطر هي المضيف الرئيسي للقوات الأمريكية المتمركزة في منطقة الخليج، وانضم إليها تلك التي كانت في المملكة العربية السعودية في أعقاب الحادث الإرهابي الذي وقع عام ١٩٩٦ في المجمع السكني الخاص بالجيش الأمريكي في مدينة الظهران، حيث لقي ١٩ جنديا أمريكيا مصرعهم. ومع ذلك، يؤكد متخذو القرار القطريين علانية في كل مناسبة على الأهمية القصوى التي يرونها للحفاظ على سياسة خارجية مستقلة، تطمح إلى الحفاظ على علاقات وطيدة مع الدول العربية والإسلامية – بما في ذلك إيران – إلى جانب تطوير العلاقات مع الغرب.

وبدأت التطورات الهامة في العلاقات بين إسرائيل وقطر في نفس الفترة الزمنية

التاريخية التي تلاقت فيها الأحداث العاصفة في إسرائيل ومحيطها مع التغييرات الدراماتيكية التي شهدتها سياسة قطر في أعقاب صعود الأمير الجديد للحكم. وتميزت تلك الفترة بدرجة كبيرة من الشعور بالمبالغة والتهويل في كل شيء، بما في ذلك المأمول من العلاقات مع قطر. كان ذلك على سبيل المثال واضحا في تصريحات حكومة قطر، وفي دوائر رجال الأعمال والإعلام، وفي الحديث عن صفقات بيع النفط لإسرائيل، وعلى إمكانية مشاركة الصناعة البتروكيماوية الإسرائيلية في مشروعات كبيرة تم التخطيط لها في قطر، وعن إقامة مزارع مشتركة لزراعة المحاصيل في أجواء صحراوية، وعن إجراء أبحاث مشتركة في مجال تحلية المياه، وعن مشروعات في مجال الطيران والسياحة مع شركة الخطوط الجوية القطرية، وفوق كل ذلك في الحديث عن إقامة مشروعات الغاز الطبيعي المسال بين قطر وإسرائيل والأردن، الذي قدرت تكلفته بأكثر من ٥ مليارات دولار.

في المقابل وعلى الصعيد الدبلوماسي جرت اتصالات مكثفة مع كبار المسؤولين القطريين. ويمكن الإشارة في ذلك إلى لقاء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني مع نظيره الإسرائيلي إيهود باراك في مؤتمر الدول المانحة للفلسطينيين في باريس في يناير ١٩٩٦. وكان هناك لقاءات أخرى مع صناع القرار القطري ومستشاريهم المقربين في الشهور التالية لذلك. وبعد هذه اللقاءات جاء الحديث عن الخطوة التالية وهي إقامة العلاقات والفتح المتبادل لمكاتب تمثيل المصالح، على غرار مكاتب تمثيل المصالح التي افتتحت في تلك الفترة مع المغرب وتونس وسلطنة عمان. ولكن خلافا لتلك الدول، تعرضت قطر لضغوط هائلة من الدول المجاورة لها في قلب الخليج العربي، خاصة في ضوء حجم الجاره الكبرى، السعودية، ومواقفها المحافظة. ولذلك كان من الضروري انتظار التوقيت المناسب لاتخاذ

القرار لدى القطريين حتى تنشأ من وجهة نظرهم الظروف التي تتيح لهم تجاوز الخطوط السياسية واتخاذ خطوة كان من المتوقع أن تضع قطر في قلب العاصفة.

في النهاية وبعد حيرة كبيرة، قضي الأمر قبل شهرين فقط من ٢٩ مايو ١٩٩٦، وهو الموعد الذي تحدد لإجراء الانتخابات في إسرائيل، والتي تنافس فيها كل من شمعون بيريز وبنيامين نتنياهو على مقعد رئيس الوزراء. وسبق القرار القطري انعقاد مؤتمر قمة في شرم الشيخ في مارس من نفس العام بمشاركة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، والذي طالب فيه القطريون بضم صوتهم إلى دول عربية قليلة أدانت بصورة حاسمة الأعمال الإرهابية في إسرائيل وأعلنت تأييدها لاستمرار عملية السلام. وكتعبير عملي عن ذلك قامت قطر بتوجيه دعوة رسمية إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي لزيارتها.

وأجرى شمعون بيريز زيارته التاريخية إلى الدوحة في ٢ إبريل ١٩٩٦، فور زيارته لمدينة صلالة في سلطنة عمان وحظي بيريز باستقبال رسمي كامل في مطار الدوحة، تضمن التحية العسكرية ورفع العلم الإسرائيلي، وعزفت فرقة الموسيقى العسكرية القطرية النشيد الوطني الإسرائيلي «هتكفا». وخلال هذه الزيارة التي حظيت بتغطية واسعة في وسائل الإعلام الإسرائيلية والعربية، التقى بيريز مع أمير قطر ووزير خارجيته، وبحث معهما مسيرة السلام في المنطقة وتطوير العلاقات بين الدولتين. وكان هناك تركيز خاص على المجال الاقتصادي، ولذلك شارك في الزيارة رئيس اتحاد الصناعيين و «د ن بروبر» الذي ترأس شركة «أوسم»، (التي كانت من أكبر الصناعات الغذائية). وكان أبرز ما في الزيارة أجواء حفل الاستقبال الفاخر والرسمي الذي جرى في قصر الأمير القطري، بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الخارجية القطري والذي شهد توقيع اتفاق لفتح مكاتب للتمثيل

الدبلوماسي تحت مسمى «مكاتب تمثيل المصالح التجارية».

وتركت زيارة قطر انطباعا لا ينسى بين أعضاء الوفد الإسرائيلي، وعلى رأسهم رئيس الوزراء. وكان الاستقبال الحار على أفضل ما تقضي به التقاليد في دول الخليج، والمباحثات التي جرت حول إمكانية تنمية التعاون في مجالات متنوعة، والاتفاقات الفعلية، وعلى رأسها اتفاق فتح مكاتب تمثيل المصالح، كل ذلك خلق شعورا بوجود إمكانية حقيقية لتحقيق نبوءة الشرق الأوسط الجديد. وفجأة بدا أن السلام والتطبيع بين إسرائيل والدول العربية أقرب من أي وقت مضى.

وكان ذلك نجاحا كبيرا لوزارة الخارجية الإسرائيلية، تحقق بعد فترة طويلة من جس النبض والجهود السياسية على صعيد دول الخليج العربي. وبفضل الاستعداد القطري للانحراف والخروج عن السياسة التي تبنتها جاراتها تجاه إسرائيل، نشأ مسار جديد ومهم بين المسارات الكثيرة التي فحصتها إسرائيل في تلك السنوات مع العالم العربي. ولكن من تولوا هذه المهمة، وعلى رأسهم مدير عام وزارة الخارجية «أوري سافير»، ومدير مكتبه رافي باراك ونائب المدير العام يوآف بيرن، علموا أنه لا وقت للراحة أو التمتع بأكاليل الغار. وقد علمنا الماضي أن الشرق الأوسط منطقة حبلى بالكثير من التقلبات والتحولات، ولذلك لا بد من الإسراع بتنفيذ الاتفاق الذي تم توقيعه في زيارة رئيس الوزراء إلى قطر حتى قبل أن يجف الحبر الذي كتب به. وتنفيذا لذلك تركز الاهتمام في الأسابيع التالية للزيارة على ترتيب الاستعدادات لفتح مكتب تمثيل المصالح في الدوحة بأسرع ما يمكن.

ومن وجهة نظري الشخصية، أدت هذه الأحداث إلى خروجي مع أسرتي إلى الدوحة لثلاث سنوات، من ١٩٩٦ وحتى ١٩٩٩، عملت خلالها كأول مدير لمكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في قطر. وجاء ذلك بعد إرسالي أولا لترتيب زيارة

رئيس الوزراء إلى الدوحة، وكنت مشاركا في الإجراءات والمباحثات التي أدت إلى اتفاق إقامة العلاقات بين الدولتين والذي تم التوقيع عليه خلال الزيارة.

كانت هذه الفترة مليئة بالتحديات، بما في ذلك الصعوبات الكبيرة التي كانت متعلقة بإقامة مكتب تمثيل للمصالح الإسرائيلية في دول عربية بعيدة لم تكن قد أقامت أية علاقات دبلوماسية مع إسرائيل حتى ذلك الوقت. ومع ذلك كان التحدي الأول متعلقا بتحطيم الجدار الزجاجي الصلب الذي واجهنا كأول بعثة تمثل إسرائيل في قطر. فتقريبا في كل مكان كنا نذهب إليه في تلك الفترة ونقدم أنفسنا، كانت الأنظار تتركز علينا كما لو كنا أناسا هبطوا لتوهم من القمر. ورغم أن بعضهم قرأ في الصحف أو سمع عن افتتاح مكتب لتمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة، إلا أنهم كانوا يعتقدون أن الحديث يجري عن أمر نظري، وليس عن أناس من لحم ودم جاءوا فعلا من إسرائيل.

وقد واجهنا مثالا عمليا لذلك في الأيام الأولى من إقامتنا في قطر، عندما نزلت زوجتي «إيسانت» في ظهر يوم صيفي حار إلى حمام السباحة مع ابنتي وابني اللذين كنا في الخامسة والثالثة من عمرهما آنذاك. فبينما جلست «إيسانت» إلى جوار حمام السباحة تتحدث إلى الأولاد، توجهت إليها فجأة سيدة أجنبية بدأت في التحقيق معها بلغة إنجليزية جيدة حول موطنها، مشيرة إلى أنها سمعت زوجتي تتحدث إلى الأولاد بلغة لم تميزها. وفور سماع أسئلة السيدة فكرت زوجتي في البداية في أن تنهض وتأخذ الأولاد وتغادر المكان. ولكن بعد لحظات زال شعورها بعدم الثقة. ورغم أن السؤال عن الموطن الأصلي لأي شخص يعتبر أمرا غريبًا وسلوكًا غير مهذب في كثير من بلدان العالم، إلا أنه يعتبر سؤالا عاديا في قطر، على أساس أن أغلب سكان الدولة وأغلب الجالسين حول حمام السباحة في الفندق كانوا من

الأجانب.

في تلك الأثناء لاحظت السيدة تردد زوجتي، فلم تستسلم وحاولت تلطيف الأجواء، فبدأت في التخمين، وقالت وكأنها تتحدث إلى نفسها: «بالتأكيد لستم من الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا أو إيطاليا، لأنني كنت سأميز لغتكم حينها.. ولا يبدو لي أن لغتكم أوروبية أصلا». في النهاية بعد أن زادت ثقة زوجتي وافقت على أن تعطيها إشارة ما، فقالت: «أنها لغة دولة من دول الشرق الأوسط».

كان يمكن الاعتقاد أن هذه الإشارة ستقود السائلة إلى الإجابة الصحيحة، لكن المدهش أن هذه الإشارة لم تساعدها في شيء. فقد قالت السيدة مواصلة تخمينها: «لا، لم تكونوا تتحدثون العربية.. ربما أنتم من مصر؟ أو الأردن؟ لو كنتم سوريين كنت سأعرف بالتأكيد فورا.. آه.. أنتم لبنانيون بالتأكيد». قالت السيدة هذه العبارة بسعادة، بل وحاولت التحدث معها ببعض الكلمات الفرنسية. لكنها عادت لتجيب بالنفي وبدت في حيرة شديدة قائلة: «هذا ليس معقولا، فقد ذكرنا كل دول الشرق الأوسط المحتملة».

في هذه المرحلة عمدت زوجتي، التي بدأت تستمتع بالأمر، إلى مواصلة اللعبة، وقالت: «ما زالت هناك دولة لم تذكريها بعد!». فأجابت السيدة في دهشة: «أية دولة؟! لا يمكن أن تكون.. إسرائيل؟!.. ولكنك لا تبدين..!». بدت السيدة كما لو كان لديها قاعدة سابقة تقارن بموجبها.

فجأة انتقل التردد إلى الجانب الآخر. وفقط بعد أن أمعنت النظر في أول إسرائيلية تقابلها في حياتها، هدأت السيدة وقدمت نفسها كسيدة سورية متزوجة من رجل أعمال قطري. وبعد أن مر وقت قصير توصلت السيدة على ما يبدو إلى استنتاج يفيد أنه لا يوجد خطر فعلي عليها، وجلست لأول مرة إلى جانب زوجتي.

وفي لحظة بدأت الحواجز المتبادلة في الانهيار، وبدأت الاثنتان في التحدث معا لدقائق طويلة، عرفت خلالها السيدة الكثير من المعلومات عن إسرائيل، وطلبت بصفة خاصة معرفة كيف يمكنها شراء ملابس بحر (مايوه) من تصميم (المصمم الإسرائيلي) «جدعون أوبرسون» في قطر، والتي ذاع صيتها في منطقة الخليج. وعند النظر إليهما من بعيد كانتا تبدوان كأي سيدتين عاديتين، تجلسان على حافة حمام السباحة في حر الصيف وتراقبان أطفالهما. فقط عندما نهضت للذهاب اعترفت الصديقة الجديدة لزوجتي بحقيقة مشاعرها، حين قالت: «لم يكن بوسعي أن أخمن من أول نظرة أنك إسرائيلية».

وتبين هذه القصة حجم المفاجأة التي أصابت الكثيرين من وجود إسرائيليين في قطر في الأيام الأولى من وصولنا إلى هناك. ومع ذلك، وكما تكشف العبارة الأخيرة التي قالتها السيدة السورية على حمام الساحة، يمكنها أيضا معرفة الصعوبة الكبيرة الموجودة لدى الكثيرين في قطر، مثل كثير من بقية الدول العربية لاستيعاب اللقاء الأول في حياتهم مع إسرائيليين. وهذا بصفة خاصة على ضوء حقيقة أن كثيرا من سكان المنطقة، سواء كانوا في السلطة أولا، ما زالوا أسرى الصورة الإشكالية لإسرائيل، والتي رسخت على مدى سنوات طويلة تعرضوا خلالها لدعاية يومية في وسائل الإعلام التي تصور الإسرائيليين كأبناء شعب محتل وعدواني. ونتيجة لذلك، كان الناس يندهشون لرؤيتنا، ربما لأنهم كانوا يتوقعون رؤية أناس عدوانيين يهددونهم، أو على الأقل يحملون بندقية من طراز «ساعار» على أكتافهم.

وكانت السنوات التي عملنا خلالها في قطر، فترة خلابة لبناء العلاقات بشكل تدريجي. وكانت اللقاءات العديدة مع رجال الحكم القطري، والمؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في الدوحة عام ١٩٩٧ بمشاركة

المئات من الوزراء ورجال الأعمال من كل أنحاء العالم، والتقدم الذي حدث في المشروعات المشتركة بين شركات إسرائيلية وقطرية، ومشاركة إسرائيل لأول مرة في معارض تجارية بالخليج العربي، وزيارة وفود إسرائيلية مهمة إلى الدوحة، وفوق كل ذلك العلاقات الشخصية المتبلورة، جاء كل ذلك ليضع حجر الأساس الأول للوجود الإسرائيلي في قلب الخليج.

عند النظر إلى الوراء، خاصة على خلفية الأحداث التي وقعت في ذلك الحين بمنطقتنا، يمكن اكتساب التشجيع من هذه الإنجازات. ومع ذلك هناك مكان لطرح تساؤلات غير بسيطة، لاستخلاص الدروس المفيدة من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى تنمية علاقات الجيرة الطيبة مع الدول العربية. في البداية ينبغي أن نسأل: في ظل الظروف السائدة في الشرق الأوسط، هل يمكن أن تساعد العلاقات القائمة مع الدول العربية المنتمية إلى «الصف الثاني» وتنمية التعاون الإقليمي، في خلق أجواء يمكن معها دعم الاستقرار وتزايد فرص التوقيع على اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين وبقية جيرانها؟!

الإجابة في تقديري ضرورية بلا شك. فلا يمكن فعلا إنكار الصعوبات الكثيرة التي واجهت كل الجهود الرامية إلى تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين إسرائيل والدول العربية حتى الآن، في ضوء الصعود والهبوط المتوالي، الذي تشهده عملية السلام، وانعدام القدرة على إيجاد من هو قادر على استثمار الفرص، التي لاحت في منتصف سنوات التسعينيات من القرن العشرين. ومع ذلك كان من الصعب تصور أي بديل لاستمرار الجهود الرامية إلى خلق ائتلاف من الدول القادرة على التكاتف في جهود دعم التعايش والتسامح والتقدم والازدهار الاقتصادي. وكما علمتنا التجربة أيضا في مناطق أخرى من العالم، لا

يمكن الاكتفاء بالتوقيع على اتفاقات سلام رسمية تمت صياغتها في غرف مغلقة، فالتعاون الوثيق الذي يتخطى الحدود يمكن أن يكون ضمانا حقيقيا للحفاظ على الأمن والسلام.

ومع ذلك من البديهي عدم تجاهل قوة القوى التي عملت، وما زالت تعمل، لإفساد نبوءة السلام والتنمية والازدهار في المنطقة. فبينما بدأت في التشكل المسارات والتحركات الإيجابية التي أضاءت في علاقات إسرائيل مع القليل من الدول العربية، وقطر من بينها، كان في المقابل يمكن ملاحظة إشارات واضحة على تزايد قوة القوى الراديكالية على اتساع الشرق الأوسط، خاصة في منطقة الخليج.

وكان أبرز المظاهر الراديكالية موجة الإرهاب الوحشي التي تغذت من أيديولوجية الفكر المتطرف الخاص بمدرسة تنظيم القاعدة التي بدأت في الانتشار بتلك الفترة كالنار في الهشيم، وانتقلت من عناصر إسلامية وهابية متطرفة داخل السعودية إلى دول أخرى في المنطقة وإلى كل أنحاء العالم. كانت بداية هذه المرحلة هي العملية التي وقعت عام ١٩٩٦ ضد القوات الأمريكية في الظهران بالسعودية، وبعد ذلك سلسلة العمليات التي وقعت ضد السفارات الأمريكية في أفريقيا عام ١٩٩٨، وضرب المدمرة «كول» بالقرب من شواطئ اليمن في أكتوبر ٢٠٠٠. سلسلة العمليات الإرهابية التي وقعت بإيعاز من هذه الأيديولوجية، والتي تزايدت بمرور السنين، وصلت إلى ذروتها في أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن، التي راح ضحيتها أكثر من ٣٠٠٠ مدني. وكانت موجة الإرهاب على وشك الوصول إلى قطر عندما وقع أول حادث انتحاري في الدوحة، في ١٩ مارس ٢٠٠٥، والذي راح ضحيته مواطن بريطاني وأصيب فيه ١٦ شخصا

كان الهدف الرئيسي للعناصر التي تقف وراء هذه العمليات هي منع ما تعتبره قوى خارجية وقيم ثقافية أجنبية من التسلل إلى المنطقة، والتي تمثلها، برأيهم، الولايات المتحدة أولا، والغرب بصفة عامة، والذي تعد إسرائيل ممثلة له. وبالتالي كان بديهيا أن تؤدي جهودهم لزيادة الاستقطاب والمواجهة بين العالم العربي والإسلامي من جهة وإسرائيل والغرب من جهة أخرى، إلى إلقاء حجر إضافي وهام على إمكانية بناء جسور التعاون والتفاهم.

كما أن التطورات التي شهدتها منطقة الخليج في السنوات الأخيرة قد تزيد من المخاوف القائمة بشأن الاستقرار الإقليمي. ويجري الحديث في الأساس عن التهديدات الصادرة عن نظام حكم آيات الله في إيران والذي يواصل تطوير برنامجه النووي، وما يتذرع في السنوات الأخيرة عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى عبر زيادة دعمه لمنظمات متطرفة، وعلى رأسها حزب الله. ورغم زوال التهديد الذي كان يحوم لسنوات طويلة من جانب نظام صدام حسين فوق دول الخليج، وخاصة الكويت، إلا أن الوضع الجديد الذي نشأ في العراق يحمل في طياته مخاطر لا يمكن تجاهلها من جانب أولئك الساعين إلى إجهاض أية محاولة لاستقرار الحكم الجديد في العراق، والذي ينسجم مع المصالح الأمريكية، وهو ما قد يشجع برأيهم اتجاهات الإصلاح والتحول الديمقراطي في الدول العربية المجاورة.

ويشي هذا الواقع بأنه في مواجهة بريق التفاؤل الذي صدر عن قليل من الدول العربية التي بدأت في إجراءات التغيير الداخلي، وزاد من انفتاحها واستعدادها لتنمية العلاقات أيضا مع إسرائيل، لا ينبغي تجاهل التوتر المتزايد في العالمين العربي والإسلامي بين تلك العناصر الحريصة على استمرار إجراءات الانفتاح والتقدم وبين أولئك المعارضين لذلك ويدفعون باتجاه الانغلاق والعزلة.

إن إرهاب المستعدين للقتل باسم إيمانهم هو التعبير الأكثر تطرفا لدى الفريق الأخير، ولكنه ليس سوى قمة جبل جليدي، يتوارى أغلبه عن العيون، وهو كالعادة ما تغفل عنه عيون الإعلام والانتباه العالمي. ويشمل هذا الجليد الأعراف القبلية والعائلية، التي تخشى من أي تغيير في التوازن الدقيق القائم منذ مئات السنين. كما يشمل نظام التعليم القائم على التحذير من إفساد أخلاق الشباب بسبب «القيم المستوردة من الغرب» والتحريض المتواصل ضد العناصر «الأجنبية» غير المسلمة التي تسعى بكل قوتها للسيطرة على الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة. وما زال الصراع بين أولئك المهتمين «بحوار الثقافات» وأولئك الذين يؤمنون بحتمية «تصادم الحضارات»، ما زال بعيدا عن الحسم، وما زال الجدل مستمرا بكل قوته.

ووفقا لذلك، تبدو قطر كدولة صغيرة على شواطئ الخليج أشبه بسفينة تبحر في بحر عاصف. فقد اتخذت في السنوات الأخيرة عدة خطوات خاصة وجريئة في مجال السياسة الخارجية، بما عرضها أحيانا لمخاطر حقيقية. وقد جذبت هذه الإمارة الصغيرة اهتمام الإعلام الدولي بفضل هذه الخطوات. وتمثل العلاقات مع إسرائيل، والتي تمسكت بها قطر رغم الضغوط الهائلة التي تعرضت لها على مر السنين من جانب المعارضين للتطبيع، نموذجا بارزا لتلك القرارات الجريئة. وكذلك الأمر بالنسبة لاستعداد قطر لاستضافة قيادة القوات الأمريكية التي عملت في العراق لإسقاط نظام صدام حسين في حرب الخليج الثانية. ولكن تمكنت قطر، شيئا فشيئا، من إدارة شؤونها بحذر تجاه جاراتها الكبرى في الخليج – السعودية من جانب وإيران من جانب آخر – التي لم تنظر بإيجابية أو بعين الارتياح أبدا إلى سياسة قطر الخاصة والمستقلة. وقد عبرت هذه الحقيقة عن نفسها بشكل بارز في الزيارات المتلاحقة التي أجراها قادة قطر إلى طهران ومحاولاتهم المستمرة للحفاظ على تفاهم

متبادل مع النظام الإيراني. كما بذلت قطر جهودا كبيرة في السنوات الأخيرة للحفاظ على قنوات مفتوحة أيضا مع المنظمات الإرهابية الإسلامية المتطرفة، وكان أبرز مثال على ذلك هو علاقاتها القوية مع قادة حركة حماس الفلسطينية.

ولم تكن هذه الازدواجية التي لمسناها خلال وجودنا في قطر كممثلين لإسرائيل، قاصرة على مجال العلاقات الخارجية، وإنما كانت موجودة أيضا داخل قطر، التي لم يحسم فيها الصراع بعد بين مختلف القوى. فهناك جزء كبير من سكان قطر، الذين ينتمي اغلبهم إلى التيار السني الوهابي المتشدد في الإسلام (كما في السعودية)، ما زالوا يعارضون بشدة خطوات التغيير التي حاولت القيادة القطرية اتخاذها، والتي تتضمن الخطوات الأولى باتجاه التحول الديمقراطي والانفتاح تجاه النساء. ومع ذلك يمكننا أن نلمس كثيرا من التشجيع من الإصرار الذي يظهره كثيرون آخرون – خاصة في حاشية الأمير والمقربين منه – والذين بذلوا وما زالوا يبذلون جهودا واضحة للتمسك بالمسار الطموح الذي يستهدف تحقيق التحديث التدريجي لقطر وتزايد انفتاحها الداخلي والخارجي في وقت واحد. وتجدر الإشارة بشكل خاص هنا إلى الاستثمارات الهائلة في مجال التعليم التي قادتها قرينة الأمير الشيخ موزة آل مسند، والتي تستهدف منح الشباب القطري كافة الوسائل الضرورية من ناحية التأهيل المهني والاحترافي للوقوف على قدم المساواة مع نظرائهم في كل أنحاء العالم، ومن خلال ذلك ساعدت في نشر قيم مثل التسامح والانفتاح.

يتضمن هذا الكتاب قصة قطر التي سافرنا إليها، وهي قصة دولة صغيرة في قلب الخليج تسعى إلى أن تكون جسرا بين الحضارات في بيئة مليئة بالتوترات بين من يتمسك بالتيار المحافظ المتطرف وبين أولئك الذين يدركون أن التنمية والتحديث التدريجي ضرورة لضمان مستقبل الشرق الأوسط. ومع أن قاطرة

الشرق الأوسط ما زالت في بداية سرعتها، ولا يمكن معرفة كيف ومتى تصل إلى محطتها التالية، إلا أن من المفيد معرفة أن هناك من هو مستعد للاستمرار والمخاطرة لمساعدة هذه القاطرة في الوصول إلى بر الأمان. وما زالت التجربة القطرية بعيدة عن الحسم لصالح جانب أو آخر، ولكن بات واضحا الآن أن نتيجتها مهمة لمواجهة متطلبات المستقبل، خاصة أن هذه التجربة يمكنها أن تعلمنا الكثير عما هو متوقع لدى الجارة الكبرى لقطر، وهي المملكة العربية السعودية، وهي أكبر منها كثيرا، ولكنها تشبهها في الخصائص السكانية، وتواجه نفس التحديات الخارجية والداخلية.

رسم المفهوم أيضا أن نجاح العلاقات الأولية بين إسرائيل وقطر، له تداعيات مباشرة على قدرة إسرائيل على إقامة علاقات جيدة طيبة مع دول عربية أخرى. لذلك ورغم أن الكثير من أحداث القصة تدور بعيدا عن هنا، إلا أنه يمكن التأكيد على أنها وثيقة الصلة جدا بما هو متوقع في السنوات القادمة في المنطقة كلها، وإسرائيل من ضمنها.